مجلة المثنى للعلوم القانونية والسياسية
عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي الخامس (المواجهة القانونية للتطرف العنيف)
للفترة (14-15)/4/2025

اثر العدالة الاجتماعية في الحد من التطرف

The Impact of Social Justice on Reducing Extremism

م.م ازهار عبدالله حسن الموسوي *
جامعة المثنى

م.م مهند حسين نعيم الجابري *
جامعة المثنى

الملخص

تفاقم الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يولد الإحباط والشعور بالتهميش، وهو ما قد يدفع بعض الأفراد إلى التطرف ،مع الاشارة الى اهم الوسائل القانونية لتحقيق العدالة الاجتماعية وامكانية تعويض متضرري التطرف العنيف ، وكذلك نتعمق في دراسة تشريعات الضمان الاجتماعي باعتبارها أداة لحماية الفئات الهشة من الفقر والتهميش، مما يسهم في الحد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى التطرف. كما يناقش البحث حق التعليم كأحد العوامل الرئيسية التي تعزز العدالة الاجتماعية، حيث يؤدي التعليم إلى تمكين الأفراد من تحقيق التنمية الذاتية، ويساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، مما يقلل من احتمالية تأثر الأفراد بالأفكار المتطرفة.

وتأسيساً على ما تقدم فإن لبحث موضوع الدراسة اهمية كبيرة نظراً لما يثيره هذا الموضوع من اشكالية مهمة تتمثل مدى يمكن أن تسهم العدالة الاجتماعية، من خلال التشريعات القانونية، في الحد من التطرف وتعزيز الاستقرار المجتمعي؟ سوف نتعرض لها خلال هذه الدراسة اذا , وسنطرح أهم الحلول الممكنة لها.

وفي ضوء ذلك فقد قسمنا هذه الدراسة على مبحثين تناولنا في الاول مفهوم العدالة الاجتماعية من منظور قانوني أما في المبحث الثاني، فتناولنا الوسائل القانونية للحد التطرف وتعويض متضرري التطرف العنيف, وختمنا دراستنا بخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات والمقترحات التي تم التوصل لها خلال الدراسة

الكلمات المفتاحية :- العدالة الاجتماعية ، الحد من التطرف ،الوسائل القانونية

*Email: azhar_hasan@mu.edu.iq
*Email :mohanad.hussein@mu.edu.iq

ISSN(online): 3078-8692

Abstract

The study addresses the impact of social justice on reducing extremism. It highlights the relationship between social justice and extremism, as the absence of social justice exacerbates the gap between different social groups, generating frustration and a sense of marginalization. This may push some individuals toward extremism. It also highlights the most important legal means of achieving social justice and the possibility of compensating those affected by violent extremism. It also delves into social security legislation as a tool for protecting vulnerable groups from poverty and marginalization, thus contributing to reducing the economic and social conditions that could lead to extremism. The study also discusses the right to education as one of the key factors promoting social justice, as education empowers individuals to achieve self-development and contributes to narrowing the economic and social gap, thus reducing the likelihood of individuals being influenced by extremist ideas. Based on the above, the study's topic is of great importance, given the important issue it raises: to what extent can social justice, through legal legislation, contribute to reducing extremism and promoting societal stability? We will address this issue in this study, and propose the most important possible solutions. In light of this, we divided this study into two sections. In the first, we addressed the concept of social justice from a legal perspective. In the second section, we addressed the legal means to limit extremism and compensate those affected by violent extremism. We concluded our study with a conclusion that included the most important conclusions and proposals that were reached during the study.

Keywords: social justice, curbing extremism, legal means

المقدمة

تعد العدالة الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي، حيث تساهم في تعزيز مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وتوفر بيئة تضمن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الأفراد دون تمييز.

وفي المقابل، يعد التطرف أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في العصر الحديث، حيث يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي وتعزيز الصراع وإعاقة مسار التنمية المستدامة.

ومن خلال استقراء تجارب المجتمعات المختلفة، يتضح أن غياب العدالة الاجتماعية المتمثلة في التهميش الاجتماعي والفقر وانعدام تكافؤ الفرص، عامل أساسي يساهم في انتشار الأيديولوجيات المتطرفة.

وبالنظر إلى التحديات المتزايدة المرتبطة بانتشار التطرف في العديد من المجتمعات، فإن هناك حاجة ملحة الدراسة العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة، بما في ذلك مدى قدرة تحقيق العدالة الاجتماعية على الحد من هذه الظاهرة.

إن تحقيق العدالة الاجتماعية يسهم في خلق بيئة متوازنة يشعر فيها الأفراد بالاندماج والرضا، وبالتالي يقلل من احتمالية الانخراط في الجماعات المتطرفة. لذا، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتطرف من خلال دراسة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على الاستقرار الاجتماعي من أجل الحصول على توصيات علمية تسهم في وضع استراتيجيات فعالة للحد من التطرف من خلال تعزيز العدالة

اهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. تحليل العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتطرف، وبيان كيف يسهم تحقيق العدالة في تقليل معدلات التطرف.
2. استكشاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في انتشار الفكر المتطرف، ومدى ارتباطها بغياب العدالة الاجتماعية.

3. تقييم السياسات الحكومية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وتحليل مدى تأثيرها على الحد من ال تطرف.
4. اقتراح استراتيجيات لتعزيز العدالة الاجتماعية، بما يسهم في تقليل النزعات المتطرفة وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

مشكلة البحث :

يُعد التطرف من الظواهر الخطيرة التي تهدد استقرار المجتمعات وأمنها، حيث يؤدي إلى انتشار العنف وزعزعة التماسك الاجتماعي. وعلى الرغم من تعدد أسباب التطرف، تشير العديد من الدراسات إلى أن غياب العدالة الاجتماعية، بما يشمله من فقر، وتهميش، وانعدام تكافؤ الفرص، يعد من العوامل الأساسية التي تساهم في تفشي هذه الظاهرة. فعندما يشعر الأفراد بالظلم والإقصاء، يصبحون أكثر عرضة للانجذاب إلى الأفكار المتطرفة، التي تقدم لهم وعودًا بتحقيق العدالة بوسائل راديكالية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة التطرف، لا تزال العديد من السياسات تركز على الحلول الأمنية دون معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إليه. وهذا يطرح تساؤلات حول مدى فاعلية تحقيق العدالة الاجتماعية كوسيلة للحد من التطرف، وما إذا كانت هناك استراتيجيات يمكن تطبيقها لتعزيز العدالة وتقليل النزعات المتطرفة.

اسئلة البحث :

1. إلى أي مدى تساهم العدالة الاجتماعية في الحد من التطرف؟
2. ما العلاقة بين الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي وبين انتشار الفكر المتطرف؟

3. كيف يؤثر غياب سيادة القانون والمساواة في تعزيز النزعات المتطرفة؟
4. ما دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية في تعزيز العدالة الاجتماعية والحد من التطرف؟
5. ما مدى نجاح بعض الدول في استخدام العدالة الاجتماعية كأداة للحد من التطرف؟
6. ما مدى امكانية التعويض عن التطرف العنيف ؟

اهمية البحث : تكمن أهمية البحث في ارتباطها المباشر بأحد أهم القضايا المعاصرة، حيث يتزايد الاهتمام العالمي بمكافحة التطرف عبر نهج شامل لا يقتصر على التدابير الأمنية، بل يشمل معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوء الفكر المتطرف. وتساهم هذه الدراسة في تقديم رؤية علمية حول دور العدالة الاجتماعية في الوقاية من التطرف، من خلال تحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية ومدى تأثيرها في الحد من الظاهرة. كما تسلط الضوء على العلاقة بين التفاوت الاجتماعي وظهور التطرف، مما يوفر قاعدة معرفية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والباحثون في تطوير سياسات أكثر فاعلية لتعزيز الاستقرار المجتمعي.

منهج البحث : يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ يتم توظيف هذا المنهج في دراسة الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل المحتوى النظري والبيانات المتوفرة، دون التدخل في تغيير الواقع القائم. وقد تم اعتماد هذا المنهج

لاستعراض وتحليل الأدبيات السابقة والنظريات ذات الصلة بموضوع العدالة الاجتماعية والتطرف، بهدف الحد من التطرف .

المبحث الأول

العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالاستقرار المجتمعي

تُعد العدالة الاجتماعية من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المجتمعي، إذ تضمن توزيعًا عادلًا للفرص والموارد بين أفراد المجتمع، مما يعزز الشعور بالانتماء ويحد من التفاوت الطبقي. عندما تسود العدالة الاجتماعية، يشعر الأفراد بأن حقوقهم مصونة وفرصهم متساوية، مما يؤدي إلى مجتمع أكثر تماسكًا واستقرارًا. في المقابل، يؤدي غيابها إلى تفاقم التهميش والحرمان، مما يغذي مشاعر الإحباط ويزيد من احتمالية ظهور التوترات الاجتماعية، وقد يصل الأمر إلى بروز ظواهر التطرف والعنف.

ولفهم هذه العلاقة بعمق، ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين نتناول في الاول مفهوم العدالة الاجتماعية وابعادها وفي الثاني تأثير غياب العدالة الاجتماعية على الافراد والمجتمعات.

المطلب الأول

مفهوم العدالة الاجتماعية وأبعادها

لمعرفة مفهوم العدالة الاجتماعية وأبعادها سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الاول مفهوم العدالة الاجتماعية وفي الثاني أبعاد العدالة الاجتماعية.

الفرع الاول

مفهوم العدالة الاجتماعية

يُعد مفهوم العدالة من الركائز الأساسية في فلسفة الأخلاق والسياسة والحقوق، كما أنه من أكثر المفاهيم حضورًا واتساعًا في مجالات علم الاجتماع والعلوم السياسية. وهو من أقدم المفاهيم التي عرفتها البشرية منذ نشأة الحضارات الأولى، حيث سعت هذه الحضارات إلى ترسيخه وتحقيق رسالته، ويُنظر إليه كأحد أشرف الغايات في العمل الاجتماعي. فالعدالة تمثل الفضيلة الأولى والأساسية في المجتمعات، وقد ظهرت قواعدها قبل ظهور القانون كمفهوم منظم[1].

وقد أولى الفلاسفة والمفكرون أهمية كبرى لمفهوم العدالة الاجتماعية منذ العصور القديمة، بوصفها أسمى القيم التي تنظّم الحياة الاجتماعية. ويُنظر إلى "المجتمع المثالي" غالبًا على أنه مرادف لـ"المجتمع العادل"، إذ تمثل العدالة القيمة الجوهرية التي تتجلى من خلالها سائر المبادئ المعيارية الأخرى، كحقوق الإنسان والفلسفة السياسية والأخلاق والدين، وهي ما تُحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، وأسس بناء المجتمع الذي تسوده العدالة.

وتمثل العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل والواسع عددًا من الجوانب، مثل معاملة الأفراد بشكل فردي، أي أن تكون معاملتهم مناسبة ومتناسبة مع ظروفهم[2].

[1] أبو بكر علي محمد أمين، ***العدالة مفهومها ومنطلقاتها***، ط1 ، دار الزمان، دمشق، ٢٠١٠، ص ١١ .

[2] نضال ذاكر عذاب ، فلسفة العدالة في الفكر الرافديني القديم، مجلة آداب المستنصرية، العدد52 بغداد، ٢٠١٠، ص 5-8

تعرف العدالة الاجتماعية بأنها تعاون الأفراد في مجتمع متحد، حيث يُمنح كل فرد فيه فرصة متساوية وفعالة للنمو والتطور وفقًا لقدراته[3].

وتتجلى العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل في جملة من الأبعاد، من أبرزها: معاملة الأفراد بطريقة تراعي ظروفهم الخاصة، وتكفل تحقيق الإنصاف بينهم. وهي تقوم على مبدأ التعاون بين أفراد المجتمع الواحد، بحيث تُتاح لكل فرد فرص متكافئة وفعالة للنمو والتطور وفقًا لإمكاناته وقدراته[4].

وقد عُرّفت العدالة الاجتماعية بأنها خاصية جوهرية لأي نظام اجتماعي، وتُجسد إرادة مستمرة لإعطاء كل ذي حق حقه. ويُفهم منها أيضًا توفير معاملة عادلة، وضمان تكافؤ الفرص، وتوزيع الموارد بشكل متوازن بين أفراد المجتمع، بما يضمن تلبية الحاجات الأساسية، وتحقيق قدر من الرضا العام عن الحياة[5].

وتقوم العدالة الاجتماعية على فكرة تمكين كل إنسان من العيش في مستوى يتناسب مع كرامته الإنسانية، ويضمن له معاملة متساوية، ومشاركة فاعلة في مختلف مستويات الحياة العامة، فضلاً عن الاستفادة من ثروات الدولة ومقدراتها. ولا يقتصر مفهوم العدالة على البعد الاقتصادي فقط – أي التوزيع العادل للثروة – بل يمتد ليشمل أيضًا المساواة أمام القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومناهضة كافة أشكال التمييز العنصري أو الطبقي. فالعدالة الاجتماعية تعني ضمان حقوق

[3] احمد زكي بدوي ، دراسات تطبيقية في تشريع العمل والتأمينات الاجتماعية ، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٥، ص ٦٢

[4] مجمع اللغة العربية المعجم ٣١ الوجيز، القاهرة المطابع الأميرية، ٢٠٠١ ،ص ٤٠٩

[5] محمد زكي أبو النصر ، ***العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الاقصاء***، بنها الجديدة، دار الفيروز، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص١٩

الإنسان في جميع المجالات، وتحقيق مبدأ المساواة في المعاملة، استنادًا إلى مبدأ الإنصاف الذي يُعد جوهر العدالة[6].

عليه، فإن العدالة الاجتماعية تتجسد في احترام الحقوق العامة والخاصة، ومنح كل فرد ما يستحق من استحقاقات، وضمان التوزيع العادل للموارد والفرص، وتوفير الاحتياجات الأساسية بطريقة منصفة، مع مراعاة الجوانب المادية والمعنوية لحقوق الإنسان. كما تقتضي إتاحة الفرصة أمام جميع أفراد المجتمع لتقاسم المنافع العامة، وتمكينهم من المشاركة في هذه المنافع على نحو عادل ومتساوٍ، في ظل نظام اجتماعي يكفل للجميع الحقوق والواجبات الأساسية والفرص المتكافئة والمنافع المشتركة[7].

الفرع الثاني

ابعاد العدالة الاجتماعية

يتجلى مفهوم العدالة الاجتماعية في القانون العراقي من خلال عدة جوانب رئيسية تهدف إلى تحقيق المساواة والإنصاف بين جميع أفراد المجتمع.ويستند هذا المفهوم إلى الأحكام الدستورية والتشريعات التي تضمن التوزيع العادل للموارد والفرص. وفيما يلي أبرز هذه الأبعاد، مع وصف تفصيلي لكل منها :

١- البعد الاقتصادي:

---

[6] فاصل الجابري ، ***العدالة الاجتماعية في الإسلام***، ط 1 ، المركز العالمي للدراسات الإسلامية ،١٤١٨ هـ ، ص ١٠٣

[7] دينا إبراهيم مقولي، ***إبراهيم العدالة الاجتماعية والتخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية بالريف المصري***، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية مجلد 58 ، عدد 8 لسنة ٢٠١٨، ص ٧٨

يركز هذا البعد على ضمان التوزيع العادل للثروة والموارد الاقتصادية بين المواطنين بما يحقق تكافؤ الفرص في الوصول إلى مصادر الدخل والتوظيف. وقد نصت المادة (30) من الدستور العراقي لسنة 2005 على أن "تكفل الدولة الضمانات الاجتماعية والصحية والدخل والسكن الملائم للأفراد والأسر ولاسيما النساء والأطفال. ويؤكد هذا الحكم على التزام الدولة بتوفير المقومات الأساسية للعيش الكريم لجميع المواطنين".

يُعتبر الدستور العراقي لعام 2005 الوثيقة الأساسية التي تحدد هذه الأبعاد، حيث يتناول في عدة مواد الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية.

كما ان قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015 قد نص في المادة (10)منه على هذا البعد بحظر التحرش الجنسي في بيئة العمل، سواء كان ذلك أثناء البحث عن العمل، التدريب المهني، التشغيل، أو في شروط وظروف العمل. كما تحظر هذه المادة أي سلوك يؤدي إلى خلق بيئة عمل ترهيبية أو معادية أو مهينة. وتعرف التحرش الجنسي بأنه أي سلوك جسدي الأدنى أو شفهي ذو طبيعة جنسية أو يستند إلى الجنس ويمس كرامة النساء والرجال، ويكون غير مرغوب فيه ومهين لمن يتلقاه.

ويهدف هذا القانون إلى تنظيم حقوق وواجبات العمال وأصحاب العمل، وضمان بيئة عمل عادلة. يتناول القانون مسائل مثل الحد الأدنى للأجور، ساعات العمل، الإجازات، وتعويضات نهاية الخدمة[8].

2- البعد الاجتماعي:

[8]قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015

يركز هذا البعد على حماية الفئات الضعيفة والمهمشة ويتعلق بتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن. حيث تؤكد المادة 31 من الدستور على حق جميع العراقيين في الرعاية الطبية وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الوقاية والعلاج من خلال إنشاء المستشفيات والمؤسسات الطبية كما توكد المادة 10 من قانون الرعاية الاجتماعية رقم (126) لسنة 1980على" أن التضامن الاجتماعي هو الأساس الأول للمجتمع، ويجب على كل مواطن أداء واجبه تجاه المجتمع، وفي المقابل يكفل المجتمع للمواطن كامل حقوقه"

بينما المادة (2) منه على " تسعى الدولة إلى تأمين الرعاية الاجتماعية لجميع المواطنين خلال حياتهم، ولأسرهم بعد وفاتهم"

كما تنص المادة (6)منه " أن الطفل هو مستقبل الأمة، لذا ترعى الدولة الطفولة بمختلف الوسائل، بما في ذلك إنشاء دور الدولة" [9].

3- البعد القانوني:

يضمن هذا الجانب المساواة أمام القانون وحماية حقوق الإنسان، بحيث يتمتع جميع الأفراد بحقوق وواجبات متساوية دون تمييز. وتنص المادة 14 من الدستور على أن"العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو الدين أو المذهب أو العقيدة أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي". كما تنص المادة (3/تاسعا) من قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم 8 لسنة 2006 المعدل على : " توفير فرص عمل متكافئة لكل قادر عليه" ، بينما تنص الفقرة العاشرة من نفس المادة " القضاء على ظاهرة الفقر عن طريق تقديم المساعدات للفقراء غير القادرين على العمل وتأهيل

[9] القانون أعلاه.

القادرين مهنيا واجتماعيا من خلال دعمهم لإقامة مشاريع انتاجية صغيرة ، رعاية وتأهيل ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة تربويا وسلوكيا بما يضمن دمجهم في عملية التنمية وازالة المؤثرات النفسية والاجتماعية التي تحول دون ذلك " .

4- البعد السياسي:

يهدف هذا البعد إلى تعزيز المشاركة السياسية الجميع المواطنين وضمان حرية التعبير والتجمع وضمان تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة. وتنص المادة (20) من الدستور **" أن للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما في ذلك حق الانتخاب والترشيح والترشح. وهذا يكفل المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار السياسي "** ومن القوانين هي قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 الذي يشير الى :

- **تأسيس الأحزاب:** يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في مؤسسي الأحزاب، بما في ذلك عدد المؤسسين والمتطلبات القانونية الأخرى.

- **التمويل والتبرعات:** يضع القانون ضوابط صارمة على مصادر تمويل الأحزاب، حيث يمنع تلقي التبرعات من جهات أجنبية أو مؤسسات حكومية، ويلزم الأحزاب بنشر أسماء المتبرعين في صحفها الرسمية.

-**الرقابة المالية :** يلزم القانون الأحزاب بتقديم تقارير مالية سنوية يتم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية، لضمان الشفافية في التعاملات المالية.

-**العقوبات:** يفرض القانون عقوبات على الأحزاب التي تخالف أحكامه، بما في ذلك الغرامات المالية أو إلغاء التسجيل في حالات معينة [10].

و كما اشار قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 الى البعد السياسي في موارد عديده نذكر منها :-

- **نظام الدوائر المتعددة:** قسمت المحافظات إلى دوائر انتخابية متعددة، مما يساهم في تمثيل أوسع للمناطق المختلفة ويقلل من هيمنة الكتل الكبيرة.

-**الانتخاب الفردي:** أُعتمد نظام الانتخاب الفردي، حيث يُنتخب المرشحون بشكل مستقل دون قوائم حزبية، مما يعزز من استقلالية النواب ويركز على الكفاءة الفردية.

-**الترتيب التصويتي للمرشحين:** يُحدد ترتيب المرشحين بناءً على عدد الأصوات التي يحصلون عليها، مما يمنح الأولوية للأكثر شعبية ويقلل من تأثيرات التلاعب.

-**إعلان النتائج بسرعة:** نص القانون على إعلان النتائج خلال 24 ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع، بهدف تعزيز الشفافية وتقليل فرص التلاعب.

-**استخدام النظام الإلكتروني البايومتري:** تم استخدام نظام التصويت الإلكتروني البايومتري لضمان دقة العملية الانتخابية وتقليل فرص التزوير.

- **منع انتقال النواب بين الكتل**: حُظر على النواب تغيير انتماءاتهم الحزبية بعد الانتخابات إلا بعد تشكيل الحكومة، بهدف تقليل تأثير المال السياسي والضغوط الخارجية.

[10] قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥

ومع ذلك، في عام 2023، تم تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم (4) لسنة 2023، الذي ألغى قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020. يهدف التعديل إلى تحسين العملية الانتخابية ومعالجة التحديات التي ظهرت في الانتخابات السابقة.[11]

٥-**البعد البيئي :** يركز هذا الجانب على حق الأفراد في بيئة نظيفة وصحية واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وتنص المادة (33) من الدستور: " أن لكل فرد الحق في العيش في ظروف بيئية صحية وأن الدولة ملتزمة بحماية البيئة والتنوع البيولوجي والحفاظ عليهما " ، ويعكس هذا التزام الدولة بالحفاظ على البيئة من أجل صحة ورفاهية مواطنيها ،بينما ينص القانون الخاص بحماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 وتنص المادة (9) منه على "تلتزم الجهات التي ينتج عن نشاطها تلوث بيئي بما يأتي :

اولا : توفير وسائل ومنظومات معالجة التلوث باستخدام التقنيات الانظف بيئيا وتشغيلها والتأكد من كفاءتها ومعالجة الخلل حال حدوثه واعلام الوزارة بذلك .

ثانيا : توفير اجهزة قياس ومراقبة الملوثات وحسب طبيعتها وتدوين نتائج القياسات في سجل لهذا الغرض ليتسنى للوزارة الحصول عليها وفي حالة عدم توفر تلك الاجهزة تقوم الوزارة بأجراء القياسات بأجهزتها الخاصة لدى المكاتب والجهات الاستشارية والمختبرات التي تعتمدها ويخضع ذلك الى الرقابة وتدقيق الوزارة .

[11] قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ الناشر : جريدة الوقائع العراقية

ثالثا : بناء قاعدة معلومات خاصة بحماية البيئة وادامتها تتضمن تراكيز ومستويات الملوثات الناتجة عن الجهة وحسب طبيعتها .

رابعا : العمل على استخدام تقنيات الطاقة المتجددة للتقليل من التلوث".

بينما تنص المادة (14) منه على "منع ما يلي : **اولا :** تصريف اية مخلفات سائلة منزلية او صناعية او خدمية او زراعية الى الموارد المائية الداخلية السطحية والجوفية او المجالات البحرية العراقية الا بعد اجراء المعالجات اللازمة عليها بما يضمن مطابقتها للمواصفات المحددة في التشريعات البيئية الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة الملزمة لجمهورية العراق ويشمل ذلك التصاريف كافة سواء اكانت مستمرة ام متقطعة ام مؤقتة واتخاذ التدابير اللازمة لمنع وصول التلوث من البر الى المنطقة البحرية سواء اكان عن طريق الماء ام الهواء ام من الساحل مباشرة ام من السفن والطائرات .

ثانيا : ربط او تصريف مجاري الدور والمصانع وغيرها من النشاطات الى شبكات تصريف مياه الامطار .

ثالثا : رمي النفايات الصلبة او فضلات الحيوانات او اشلائها او مخلفاتها الى الموارد المائية .

رابعا : استخدام المواد السامة والمتفجرات في صيد الاسماك والطيور والحيوانات المائية .

خامسا : تصريف المخلفات النفطية او بقايا الوقود او مياه الموازنة للناقلات النفطية الى المياه السطحية الداخلية او المجالات البحرية العراقية سواء اكان التصريف من محطات ثابتة ام من مصادر متحركة ام من التسربات الناتجة عن عمليات التحميل .

سادسا : اية اعمال تؤدي الى تلوث الموارد المائية السطحية نتيجة استغلال ضفافها الا بعد موافقة الجهات المعنية .

سابعا : اية اعمال تؤدي الى تلوث المنطقة البحرية نتيجة استكشاف او استغلال قاع البحر الاقليمي وتربته التحتية والجرف القاري بما فيها مواجهة حالات التلوث الطارئة التي يترتب عليها الاضرار بالبيئة البحرية بما يضمن الالتزام بالتشريعات الوطنية ومبادئ واحكام القانون الدولي".

بينما ينص قانون الآثار والتراث رقم (55) لسنة 2002 المادة (40) على : " يعاقب بالسجن ..... من سرق اثراً او مادة تراثية من حيازة السلطة الإثارية "[12].

المطلب الثاني

تأثير غياب العدالة الاجتماعية على الأفراد والمجتمعات

يؤدي غياب العدالة الاجتماعية إلى تأثيرات عميقة وسلبية على الأفراد والمجتمعات تشمل عدة جوانب رئيسية:

الفرع الاول

تأثير غياب العدالة الاجتماعية على الأفراد

إن غياب العدالة الاجتماعية له آثار سلبية متعددة على الأفراد، منها الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

اولا – **التهميش الاجتماعي :** يؤدي غياب العدالة الاجتماعية إلى التمييز والحرمان من الحقوق الأساسية لفئات معينة ويعزز الإقصاء الاجتماعي العدالة

[12] قانون الآثار والتراث رقم (55) لسنة 2002.

الاجتماعية في دراسة بعنوان معوقات العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها في المجتمع العراقي، لاحظ الباحثون أن غياب العدالة يؤدي إلى تراجع الحرية العامة والعدالة التوزيعية مما يؤدي إلى تهميش فئات معينة[13].

ثانيا – **تدني الصحة النفسية :** يسبب الشعور بالظلم والتمييز القلق والاكتئاب والتوتر مما يؤثر سلبا على الصحة النفسية للفرد. وتسلط الورقة البحثية المعنونة "العواقب الاجتماعية والتربوية لغياب العدالة في المجتمع الضوء على أن غياب العدالة يؤدي إلى شعور الأفراد بالظلم، مما يؤثر بدوره على صحتهم النفسية[14].

ثالثا - **انخفاض الدافعية والإبداع :**عندما يكون هناك نقص في العدالة في توزيع الفرص يكون الأفراد أقل رغبة في العمل بجد وإبداع ، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة والإنتاجية الاجتماعية وظاهرة الفقر الحضري العدالة الاجتماعية وظاهرة الفقر الحضري في المناطق العشوائية أن غياب العدالة الاجتماعية يزيد من معدلات الفقر ويؤثر سلبا على دافعية الأفراد وإنتاجيتهم[15]

.

---

[13] ديانا عبد الحسن عبد الله، ظاهر محسن هاني، وعمار سليم عبد العدالة الاجتماعية معوقاتها وسيل تحقيقها في المجتمع العراقي"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 27 العدد 4، 2019، ص 420-436.

[14] عمر مكرم على الشبشيري ، الآثار الاجتماعية والتربوية المترتبة على غياب مبدأ العدل في المجتمع، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا ، المجلد 78 ، العدد 2 ، الجزء 2، 2020، ص 140-164.

[15] وليدة عبد سماوي، العدالة الاجتماعية وظاهرة الفقر الحضري في المناطق العشوائية بحث ميداني في مدينة الديوانية"، مجلة العلوم الأساسية، المجلد 8 العدد 13 ،2022، الصفحات 1-20

رابعا : **زيادة الجريمة والعنف :** يؤدي الشعور بالظلم الاجتماعي إلى انتشار السلوكيات العدوانية، مثل السرقة والجرائم المنظمة، كرد فعل على الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي في الدراسة المذكورة أعلاه، تم التوصل إلى أن نقص العدالة الاجتماعية يزيد من معدلات الفقر، مما يدفع الأفراد إلى سلوكيات غير قانونية [16].

الفرع الثاني

تأثير غياب العدالة الاجتماعية على المجتمع

اولا – تأثير غياب العدالة الاجتماعية على زيادة معدلات الفقر والبطالة:

- توزيع غير عادل للموارد :غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى توزيع غير متكافئ للموارد، مما يفاقم من ظاهرة الفقر في المجتمع حيث يعاني العديد من الأفراد من نقص في الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يحد من فرصهم في تحسين مستواهم المعيشي[17].

- نقص الفرص الوظيفية : غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى نقص في الفرص الوظيفية المتاحة للأفراد، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة. هذا النقص يساهم في ارتفاع معدلات البطالة، مما يزيد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

---

[16] وليدة عبد سماوي، المصدر نفسه ، ص1-20

[17] هدى زوير الدعمي وأحمد باهض تقي ، ***البطالة في العراق الواقع والآثار المترتبة عليها***، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 4 العدد 14، 2006، ص١٧٩ .

كان لغياب العدالة الاجتماعية في العراق أثر سلبي كبير على الفقر وارتفاع معدلات البطالة. ويؤدي التوزيع غير العادل للموارد إلى تفاقم الفقر، ويساهم نقص فرص العمل في ارتفاع معدلات البطالة. لذلك هناك حاجة إلى اعتماد سياسات تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من أجل ضمان التوزيع العادل للموارد وتوفير فرص عمل كافية للجميع[18].

ثانيا- تأثير غياب العدالة الاجتماعية على تدهور التعليم :

من حيث تفاوت الفرص التعليمية غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى تفاوت كبير في الفرص التعليمية بين الأفراد، خاصة بين المناطق الحضرية والريفية. حيث يحصل سكان المناطق الريفية والفئات الأقل دخلا على فرص تعليمية أقل من تلك التي يحصل عليها الآخرون في المناطق الحضرية أو الفئات الغنية. يساهم هذا التفاوت في تعزيز الفجوة التعليمية ويؤثر على مستوى تحصيل الطلاب وتعليمهم في المستقبل.

ومن ناحية تدهور جودة التعليم تؤثر غياب العدالة الاجتماعية في موارد التعليم المتاحة للمجتمعات الضعيفة. حيث تفتقر المدارس في المناطق الفقيرة إلى البنية التحتية المناسبة، مثل المباني المدرسية الحديثة، والكتب الدراسية، والأدوات التعليمية اللازمة. كما يعاني المعلمون في هذه المناطق من نقص التدريب والتأهيل مما ينعكس سلبا على جودة التعليم.

لقد كان لغياب العدالة الاجتماعية في العراق تأثير سلبي كبير على النظام التعليمي بما في ذلك التفاوت في الفرص التعليمية، وتدهور جودة التعليم،

[18] هدى زوير الدعمي واحمد باهض تقي ،المصدر السابق ، ص١٨٠

وتسرب الطلاب من المدارس، ونقص التمويل، وفقدان الأمل في التعليم. وقد أدت هذه الآثار إلى تراجع المعايير التعليمية في المجتمع وتوسيع نطاق التفاوتات الاجتماعية وتعميق التحديات الاقتصادية والسياسية في البلاد. [19]

ثالثا ـ تأثير غياب العدالة الاجتماعية على ضعف الاستقرار السياسي :

غياب العدالة الاجتماعية في أي مجتمع يمكن أن يسبب آثارًا سلبية كبيرة على الاستقرار السياسي، وهو ما يتجلى في زيادة التوترات الاجتماعية، توسيع الفجوات الاقتصادية بين الأفراد، وتعميق الخلافات بين مختلف الشرائح والفئات داخل المجتمع. وفي السياق العراقي، يساهم غياب العدالة الاجتماعية في تأجيج الأزمات السياسية وتعميق أزمة الحكم، مما يهدد الاستقرار السياسي في البلاد.

ان غياب العدالة الاجتماعية في العراق يساهم بشكل كبير في تهديد الاستقرار السياسي. من خلال زيادة التوترات الاجتماعية توسيع الفجوات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية، وتحفيز الانقسامات بين المواطنين، يصبح الوضع السياسي هشا. تحتاج الدولة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من أجل تعزيز الاستقرار الداخلي وتحقيق تنمية مستدامة. [20].

المبحث الثاني

[19] محمود أحمد ابراهيم ، ***العوامل المؤثرة على التعليم في العراق***، مجلة الدراسات الاجتماعية المجلد ٢٠ العدد ٣، ٢٠١٩، ص ١٢٠-١٢١.

[20] مصطفى سعدون ، ***تغييب أم غياب العدالة الاجتماعية في العراق***، مقال منشور في موقع التعددية سنة 2018 على رابط : https://linksshortcut.com/OksMz تاريخ زيارة 2025/3/20 الساعة 11:53

الوسائل القانونية للحد من التطرف وتعويض متضرري التطرف العنيف

المطلب الاول

الوسائل القانونية للحد من التطرف

الفرع الاول

اثر الضمان الاجتماعي في الحد من التطرف

يُعتبر الضمان الاجتماعي أحد الأدوات الفعالة في الحد من التطرف، حيث يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، وتقليل الفجوات الاقتصادية، وتوفير الدعم الاقتصادي للفئات الهشة، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المجتمعي والحد من النزعات المتطرفة.

أولا: دور الضمان الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية:

الضمان الاجتماعي يعد من أهم أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة، حيث يساهم في توفير الحماية الاجتماعية للأفراد في حالات الحاجة مثل المرض، الشيخوخة، البطالة، أو الإعاقة. يهدف الضمان الاجتماعي إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات الفقيرة والمحرومة، مما يؤدي إلى تقليل الفجوات الاقتصادية بين طبقات المجتمع[21].

[21] صوينة العيدي ، مسعودة فلوس ،دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الامن الاجتماعي ،مجلة التغير الاجتماعي، مجلد 4 ، العدد 2 ، 2019 ، ص 6-30

كما يقدم إعانات مالية للأفراد غير القادرين على العمل، مما يساعد في توفير الحد الأدنى من الدخل لتحسين مستوى المعيشة. هذا يساهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الأفراد والأسر ،برامج الضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الأعباء المالية على الأسر ذات الدخل المحدود، مما يساهم في الحد من التفاوت الاجتماعي ويحسن العدالة الاجتماعية[22].

تسعى الحكومة العراقية إلى الحد من الفقر والتفاوت الاقتصادي من خلال مجموعة من القوانين والبرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة ومحدودي الدخل. فيما يلي أبرز هذه القوانين والبرامج:

- قانون الرعاية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014:

يعد قانون الرعاية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014 من القوانين المهمة في العراق، حيث يهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية للأسر والأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقديم إعانات نقدية وخدمات اجتماعية تعزز من مستوى معيشتهم. يحدد من خلاله الفئات المشمولة بالقانون ذلك بحسب المادة (1) من القانون، يشمل الدعم الاجتماعي الفئات التالية: "الأسر التي تعيش تحت خط الفقر و الأرامل والمطلقات والنساء المعيلات لأسرهن ،الأيتام ومن لا معيل لهم، كبار السن الذين لا يتوفر لهم مصدر دخل. ذوو الاحتياجات الخاصة وذوو الإعاقات الدائمة العاطلون عن العمل الذين ليس لديهم مصدر دخل ثابت، المشردون والنازحون بسبب النزاعات والأزمات"

[22] صوينة العيدي ،المصدر السابق ،ص13

كما تحدد المادة (6) من القانون قيمة الإعانات النقدية وفقًا لعدد أفراد الأسرة ومستوى دخلها، على النحو التالي:

- فرد واحد: 105,000 دينار عراقي شهريًا.

-أسرة مكونة من فردين: 210,000 دينار عراقي.

-أسرة من ثلاثة أفراد: 315,000 دينار عراقي.

-أسرة من أربعة أفراد أو أكثر: تصل إلى 420,000 دينار عراقي أو أكثر، وفقًا للظروف الخاصة بكل حالة.

-أسرة من أربعة أفراد أو أكثر: تصل إلى 420,000 دينار عراقي أو أكثر، وفقًا للظروف الخاصة بكل حالة.

كما يضمن الضمان الاجتماعي الحماية من المخاطر الاجتماعية مثل المرض، الحوادث، والشيخوخة، التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على دخل الأفراد وحالتهم الاجتماعية.

كذلك يساعد على تقليل الاعتماد على المعونات الخيرية أو التكافل الاجتماعي، مما يعزز الاستقلالية الاقتصادية للفئات الضعيفة. [23]

- قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023:-

اذ شارت المادة (2/اولا/هـ) الى "ضمان حماية الدخل للأشخاص العاملين واسرهم في حالات العجز والاعاقة والشيخوخة والوفاة"

في إطار سعي الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى الرعاية الصحية، جاء النص القانوني ليؤكد إلزامية الاشتراك في نظام الضمان الصحي لكافة المواطنين، وذلك بهدف ضمان شمول الجميع ضمن

[23] على كريم التقاعد والضمان الاجتماعي في العراق"، أكاديميا للنشر ٢٠١٤، ص ٢٥

مظلة الحماية الصحية، دون تمييز أو إقصاء بسبب الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي[24]

كما أن الدولة قد أولت اهتمامًا خاصًا بالفئات الفقيرة والمحتاجة من خلال تمكينهم من الحصول على العلاج المجاني، ما يعكس التزامها بالبعد الإنساني والعدالة في توزيع الخدمات الصحية[25]

وفي السياق ذاته، حرص المشرّع على تنظيم الحقوق التقاعدية لموظفي الدولة، من خلال وضع إطار قانوني واضح لمساهمة كل من الموظف والدولة في تمويل صندوق التقاعد، وهو ما يجسد مبدأ التضامن الاجتماعي ويُعزز من استدامة النظام التقاعدي[26].

كما لم يغفل المشرّع عن حماية الموظفين من المخاطر المرتبطة بالعمل، حيث نص القانون على منح تعويضات مالية في حالات الإصابة بعجز كلي أو جزئي ناتج عن ممارسة الوظيفة، بما يكفل للموظف ضمانًا اجتماعياً في حال تعرضه لأضرار جسدية تحدّ من قدرته على العمل[27].

---

[24] المادة (5) من قانون الضمان الصحي رقم (22) لسنة 2020، التي تنص على "إلزامية الاشتراك في الضمان الصحي لجميع المواطنين".
[25] المادة (12) من قانون الضمان الصحي رقم (22) لسنة 2020، التي تنص على "تقديم العلاج المجاني للفئات الفقيرة والمحتاجة".
[26] المادة (10) من قانون صندوق تقاعد موظفي الدولة رقم (27) لسنة 2006 (المعدل)، التي تنص على "تحديد نسبة الاشتراكات التي يساهم بها الموظف والدولة".
[27] المادة (23) من قانون صندوق تقاعد موظفي الدولة رقم (27) لسنة 2006 (المعدل)، التي تنص على "منح تعويضات في حالة العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمل".

كما يوفر الضمان الاجتماعي خدمات شاملة لجميع فئات المجتمع، مما يعزز من مبدأ المساواة ويقلل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. يُعتبر الضمان الاجتماعي وسيلة فعّالة لتحقيق مبدأ

العدالة في توزيع الموارد والخدمات الأساسية ، حيث الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ يعد الدستور العراقي الإطار القانوني الأساسي لتعزيز المساواة والعدالة. أبرز ما جاء فيه :

كرّس الدستور العراقي مبدأ المساواة بين المواطنين، حيث أشار بشكل صريح إلى أن جميع العراقيين متساوون أمام القانون، دون أي تمييز قائم على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء الفكري أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، وهو ما يشكل قاعدة أساسية لضمان العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان[28].

كما أكد الدستور على أن تكافؤ الفرص هو حق مكفول لجميع العراقيين، وأن الدولة ملزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق هذا الحق، بما يعزز من فرص الوصول العادل إلى الوظائف والخدمات والمنافع العامة[29].

ومن جهة أخرى، شدد الدستور على حماية الكرامة الإنسانية وتحريم جميع أشكال الاستعباد والاستغلال، بما في ذلك تلك التي قد تتخذ طابعاً اقتصادياً أو

[28] المادة (14) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، التي تنص على: "جميع العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو الدين أو المذهب أو الفكر أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي".

[29] المادة (16) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، التي تنص على: "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيقه" .

اجتماعياً، مما يعكس التزام الدولة بمنع أي انتهاك يمس حرية الإنسان وكرامته[30].

ثانيا: دور الضمان الاجتماعي في تقليل الفجوات الاقتصادية:

يعد الضمان الاجتماعي أحد الأدوات الأساسية لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في إعادة توزيع الدخل، والحد من الفقر المدقع، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتدعم القوانين العراقية هذه الأهداف من خلال مجموعة من التشريعات المستندة إلى الدستور العراقي.

وتقليل معدلات الفقر من خلال تقديم الدعم المالي المنتظم يسهم الضمان الاجتماعي في رفع مستوى دخل الأسر الفقيرة ويعزز من قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

يعتبر الدستور العراقي الأساس القانوني لسياسات الحد من الفقر، حيث يتضمن مواد تلزم الدولة بحماية الفئات الضعيفة وضمان حقوقهم , اذ أولى الدستور العراقي اهتمامًا بالغًا بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، حيث أقر التزام الدولة بضمان الضمان الاجتماعي والصحي لكافة العراقيين، بما يشمل توفير سبل العيش الكريم خاصة في الحالات التي تتطلب حماية إضافية مثل الشيخوخة أو المرض أو العجز أو البطالة، مما يؤكد دور الدولة في تحقيق الرعاية الشاملة للفئات الهشة في المجتمع[31].

---

[30] المادة (37) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، التي تنص على: "تحريم الاستعباد والاستغلال بجميع أشكاله، وضمان الكرامة الإنسانية" .

[31] المادة (30) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، التي تنص على: "تلزم الدولة بضمان الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين وتأمين العيش الكريم، خاصة في حالات الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو البطالة"

كما نص الدستور على أن الرعاية الصحية حق لكل مواطن، وألزم الدولة بتوفير وسائل الوقاية والعلاج، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات ومستشفيات صحية تقدم خدماتها بالمجان، مما يعكس التزامًا واضحًا بمبدأ العدالة في توزيع الخدمات الصحية[32].

أما في مجال التعليم، فقد أكد الدستور أن التعليم حق مكفول لجميع المواطنين، وألزم الدولة بمكافحة الأمية وتوفير التعليم المجاني في مراحله المختلفة، وهو ما يعكس توجهًا استراتيجيًا نحو بناء مجتمع معرفي وتعزيز فرص التنمية المتكافئة[33].

ان تحقيق التوازن في توزيع الدخل يساعد الضمان الاجتماعي في ضمان توزيع عادل للدخل بين الأفراد، خاصة في الأوقات التي يواجه فيها البعض صعوبات اقتصادية مثل فقدان الوظيفة أو الإصابة بعجز مؤقت أو دائم.

ضع الدستور العراقي لسنة 2005 الأسس القانونية لضمان توزيع عادل للثروات الوطنية والحد من الفجوات الاقتصادية بين فئات المجتمع، من خلال تأكيده على مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. فقد أوجب على الدولة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق أسس العدالة الاجتماعية، بما يضمن تكافؤ الفرص لجميع

[32] المادة (31) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، التي تنص على: "تؤكد على أن الرعاية الصحية حق لكل مواطن، وتكفل الدولة وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مستشفيات ومؤسسات صحية مجانية" .

[33] المادة (34) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، التي تنص على: "التعليم حق مكفول لجميع المواطنين، وتلتزم الدولة بمكافحة الأمية وتوفير التعليم المجاني" .

المواطنين، وهو ما يمثل التزاماً دستورياً بتصحيح الاختلالات البنيوية في توزيع الثروات والفرص الاقتصادية بين الأفراد والمناطق[34].

كما أكد الدستور أن فرض الضرائب والرسوم لا يتم إلا بقانون، وبما يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، مما يُظهر دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي وتحفيز العدالة في إعادة توزيع الدخل[35].

ولم يغفل الدستور أهمية الحماية الاجتماعية، حيث نص صراحة على التزام الدولة بتوفير الضمان الاجتماعي والصحي لجميع العراقيين، وتأمين العيش الكريم، لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً، وهو ما يشكل أحد المرتكزات الأساسية لشبكة الأمان الاجتماعي في الدولة[36].

يساهم نظام الضمان الاجتماعي في تعزيز الأمان الاجتماعي للأفراد، من خلال تقديم الدعم في حالات الحاجة، الأمر الذي يقلل من مستويات التوتر والضغط النفسي، ويُسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع. وتُكمل تشريعات العمل هذا الدور من خلال وضع إطار قانوني يوفر بيئة عمل عادلة تحفظ حقوق العاملين، وتحد من النزاعات العمالية، وهو ما ينعكس إيجابًا على السلم الاجتماعي والاقتصادي.

---

[34] المادة (25) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، التي تنص على: "تلزم الدولة بتنظيم الاقتصاد الوطني على أساس العدالة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص"

[35] المادة (26) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، التي تنص على: "تنظيم الضرائب والرسوم لا يكون إلا بقانون، بما يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة"

[36] المادة (30) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، التي تنص على: "تلزم الدولة بتوفير الضمان الاجتماعي والصحي لجميع العراقيين، وتأمين العيش الكريم، خاصة للفئات الأكثر ضعفاً"

وقد نص قانون العمل العراقي على أن العمل حق مكفول لكل مواطن قادر عليه، وأكد على وجوب توفير فرص العمل على أساس المساواة وتكافؤ الفرص، مما يضمن العدالة في الوصول إلى الوظائف دون تمييز[37].

كما ألزم المشرّع بإجراء مراجعة دورية للحد الأدنى للأجور، كل سنتين، لضمان توافقه مع تكاليف المعيشة والتغيرات الاقتصادية، وهو ما يعكس التزام الدولة بحماية القوة الشرائية للعامل وتحقيق حد معيشي كريم له[38].

وفي جانب حماية المرأة العاملة، منح القانون إجازة أمومة مدفوعة الأجر لا تقل عن أربعة عشر أسبوعًا سنويًا، مع السماح للعاملة بالتمتع بجزء من الإجازة قبل الولادة، وهو ما يشكل ضمانة قانونية لحماية حقوق المرأة ودعمها خلال مراحل الحمل والولادة[39].

الفرع الثاني

اثر حق تعليم في الحد من التطرف

[37] المادة (4) من قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015، التي تنص على: "العمل حق لكل مواطن قادر عليه، وتعمل الدولة على توفيره على أساس تكافؤ الفرص دونما أي نوع من أنواع التمييز" .

[38] المادة (53/خامسًا) من قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015، التي تنص على: "يُعدل الحد الأدنى للأجر من وقت لآخر ليتناسب مع تكاليف المعيشة والظروف الاقتصادية الأخرى، وتُجرى المراجعة الدورية كل سنتين" .

[39] المادة (23) من قانون صندوق تقاعد موظفي الدولة رقم (27) لسنة 2006 (المعدل)، التي تنص على "منح تعويضات في حالة العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمل".

يعتبر التعليم أحد أهم العوامل الوقائية ضد التطرف الفكري والعنف، إذ يعد حق التعليم من الحقوق الأساسية التي تكفلها العديد من الدساتير والقوانين الدولية والمحلية. عندما يتم توفير فرص تعليمية عادلة ومتاحة لجميع الأفراد، خاصة في المجتمعات التي تشهد تفاوتا اجتماعيا أو اقتصاديًا، يسهم ذلك في الحد من التطرف من خلال تعزيز الوعي، والتفكير النقدي، والحوار. وهذا بدوره يمكن الأفراد من التصدي لأيديولوجيات التطرف التي تستغل الجهل والتهميش.

أولا : تأثير التعليم على الحد من التطرف

يوفر التعليم فرصة لتعلم قيم التسامح، احترام الآخر، والتعايش السلمي في مجتمعات تشهد تعقيدات ثقافية ودينية، يمكن للتعليم أن يعزز الاندماج المجتمعي والاحترام المتبادل، مما يقلل من احتمالية استقطاب الأفراد من قبل الجماعات المتطرفة.

يساعد التعليم على تنمية التفكير النقدي والقدرة على تحليل المواقف والأفكار بشكل عقلاني، مما يجعل الأفراد أقل عرضة للقبول بأيديولوجيات متطرفة أو غسل الدماغ[40].

كذلك يقدم التعليم للأفراد فرصا اقتصادية واجتماعية، ويزيد من فرص التوظيف، مما يحد من الفقر والتهميش الذي يعتبر من العوامل المساهمة في التطرف.

[40] رائد رمثان حسين التميمي، دور المؤسسات التربوية في تنمية الأمن الفكري ضد الأفكار المتطرفة في ضوء تحديات العصر، ٢٠١٧،ص٣٠-٤٥

من خلال توفير فرص تعليمية شاملة، يمكن تقليل مستوى البطالة والفقر الذي قد يساهم في اندفاع الشباب إلى التجنيد في الجماعات المتطرفة التي تقدم لهم وسائل غير قانونية لكسب العيش[41].

يعزز التعليم من الهوية الوطنية ويقوي الانتماء المجتمعي، مما يقلل من احتمالية تأثر الأفراد بمجموعات تعمل على تقسيم المجتمعات وتحريض الأفراد ضد الدولة والمجتمع.

تعليم الأفراد حقوقهم وواجباتهم يساعد في بناء مجتمع أكثر عدلاً حيث يشعر الجميع بالانتماء إلى نفس الوطن، مما يقلل من الجذور الاجتماعية التي قد تؤدي إلى التطرف[42].

ثانيا : القوانين التي تضمنت حق التعليم في العراق

نص قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ على إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية، حيث يحتم على الدولة توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال في العراق، ويُعتبر هذا القانون حجر الزاوية في محاربة الأمية والجهل. يوفر هذا القانون الفرص التعليمية للجميع، مما يقلل من فرص استغلال الشباب في الأيديولوجيات المتطرفة.

وكما يهدف إلى قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لسنة 1988 المعدل الى توفير فرص تعليمية عالية الجودة، مما يعزز من التفكير النقدي

4141 أركان سعيد خطاب ، دور المؤسسات التربوية في تعزيز الأمن الفكري لدى الناشئة ، حوليات آداب عين شمس ،المجلد ٤٨ ، عدد يناير – مارس٢٠٢٠، ص 163-183

42 علي ابن فايز الحجني ، دور التربية في وقاية المجتمع من الاحتراف الفكري ، جامعة نايف للعلوم العربية ، الرياض ، 2007 ، ص231

والقدرة على محاكمة الأفكار والمواقف من خلال تعزيز التعليم الجامعي يتم تحصين الشباب ضد التأثيرات السلبية للأفكار المتطرفة.

كما حرص قانون وزارة الشباب والرياضة رقم ٢٥ لسنة 2011 على بتوفير فرص تعليمية وتدريبية للشباب في مجالات مختلفة، وهو جزء من استراتيجية الدولة العراقية لتعزيز التنمية البشرية وتوسيع فرص التعليم للشباب، مما يقلل من استغلالهم من قبل الجماعات المتطرفة[43].

أكد الدستور العراقي لسنة 2005 على أهمية الحماية الاجتماعية للفرد والأسرة بوصفها من مرتكزات العدالة الاجتماعية والاستقرار الوطني، حيث نص على التزام الدولة بضمان الضمان الاجتماعي والصحي، وتوفير المقومات الأساسية للعيش الكريم، لاسيما للأطفال والنساء، بما يشمل الدخل المناسب والسكن الملائم[44]. ويعكس هذا النصّ حرص المشرّع الدستوري على صيانة الكرامة الإنسانية وتحقيق الحد الأدنى من متطلبات العيش للفئات الأكثر هشاشة.

كما اعتبر الدستور التعليم عاملاً أساسيًا في تقدم المجتمع، وجعله حقًا مكفولًا لجميع المواطنين، وألزم الدولة بتوفيره في المرحلة الابتدائية، وبمكافحة الأمية على نحو فعّال[45]. ويُعد هذا الالتزام خطوة استراتيجية في مواجهة الأمية والجهل، وهما من الأسباب الجوهرية التي قد تُفضي إلى تراجع الوعي وزيادة

---

43 انظر المادة 3/اولا من قانون وزارة الشباب والرياضة رقم ٢٥ لسنة 2011

44 المادة (30) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، والتي تنص على: "تكفل الدولة للفرد والأسرة، وبخاصة الطفل والمرأة، الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش الكريم، وتؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم".

45 المادة (34) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، والتي تنص على: "التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع، وهو حق مكفول لجميع المواطنين، ويكون إلزاميًا في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية".

الانغلاق الفكري، مما يسهم بدوره في الحد من مظاهر التطرف والانحرافات السلوكية والفكرية في المجتمع.

المطلب الثاني

احكام التعويض متضرري التطرف العنيف

في التشريع العراقي، تُعَدّ أحكام التعويض عن الأضرار الناجمة عن التطرف العنيف جزءًا من المسؤولية المدنية التي تهدف إلى جبر الضرر الواقع على المتضررين. تتضمن هذه الأحكام تعويض الأضرار المادية والمعنوية، سواء كانت تتعلق بالأشخاص أو الممتلكات.

فقد صدر قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم 20 لسنة 2009 بهدف تعويض الأضرار التي لحقت بالأشخاص والممتلكات نتيجة لهذه العمليات. يشمل التعويض:

-**الاستشهاد والفقدان:** تعويض ذوي الشهداء والمفقودين جراء العمليات المذكورة.

-**العجز الكلي أو الجزئي:** تعويض المصابين بعجز بناءً على تقارير طبية مختصة.

-**الإصابات التي تتطلب علاجًا مؤقتًا:** تعويض المصابين الذين يحتاجون إلى علاج مؤقت.

-**الأضرار التي تصيب الممتلكات:** تعويض الأضرار التي تلحق بالممتلكات نتيجة لهذه العمليات.

الأضرار المتعلقة بالوظيفة والدراسة: تعويض الأضرار التي تؤثر على الوظيفة أو الدراسة.

ويتم تحديد التعويض بناءً على حجم الضرر، وتُشكَّل لجان مختصة لتقييم الأضرار وتحديد مبالغ التعويض المناسبة.[46]عند إثبات المسؤولية على محدث الضرر، يكون التعويض هو الجزاء المترتب بوصفه أثرًا من آثار المسؤولية المتحققة. يأخذ التعويض أشكالًا متعددة تهدف إلى جبر الضرر جبرًا متكافئًا، من خلال مراعاة المحكمة للظروف الملابسة ومبادئ العدالة، بحيث يشمل ما لحق المتضرر من خسارة وما فاته من كسب كتعويض مادي، فضلًا عن التعويض عن الضرر الأدبي.

بالإضافة إلى ذلك، قد لا تحقق القوانين الفاعلية الكاملة في جبر الأضرار الناتجة عن التطرف العنيف، مما يستدعي اللجوء إلى وسائل أخرى لتغطية تلك التعويضات، مثل التأمين وصناديق الضمان[47].

الخاتمة

وبذلك، نكون قد تناولنا موضوع "أثر العدالة الاجتماعية في الحد من التطرف" من خلال تحليل أبعاده المختلفة، واستعراض أبرز المفاهيم ذات الصلة، وصولًا إلى جملة من النتائج والمقترحات التي قد تساهم في الحد من التطرف العنيف .

الاستنتاجات

[46] قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم 20 لسنة 2009 المعدل.

[47] علي كاطع هاشم ، مدى التزام الدولة بتعويض ضحايا الإرهاب وفقًا لقانون رقم 20 لسنة 2009 المعدل ، بحث منشور في جامعة أهل البيت عليهم السلام، العدد 14 ، ص 111

1 - ان تحقيق العدالة الاجتماعية يعد من أبرز الحلول لمكافحة التطرف، حيث يساهم في تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع. هذا يخلق بيئة متوازنة وأكثر عدلاً، مما يقلل من فرص انخراط الأفراد في الفكر المتطرف الذي يزدهر غالبًا في ظل التهميش الاجتماعي والفقر.

2 - اذ تساهم العدالة الاجتماعية في توفير فرص متساوية في مجالات التعليم، الصحة، والتوظيف في الحد من شعور الأفراد بالظلم والإحباط، والذي يعد أحد العوامل المؤدية إلى التطرف. عند تأمين هذه الفرص، يشعر الأفراد أنهم جزء من المجتمع ويسهمون في تقدم وازدهار وطنهم.

3 - يساهم التعليم في تعزيز الفكر النقدي وتوفير فرص للانخراط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل منتج. من خلال التعليم، يتمكن الأفراد من تطوير قدراتهم على التفكير المستقل والتمسك بالقيم الإنسانية التي تتعارض مع التطرف.

4 - العدالة الاجتماعية وسيلة لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تقديم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية عادلة، يشعر المواطنون بالانتماء إلى المجتمع مما يعزز من استقرار العلاقات بين فئات المجتمع المختلفة. يساهم ذلك في بناء مجتمع يعم فيه التسامح والاحترام المتبادل ويحد من الاحتقان الذي قد يُستغل من قبل الجماعات المتطرفة.

5 - يسهم تعويض المتضررين في تحقيق العدالة و احتواء تداعيات أعمال التطرف العنيف، ويمنع تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تنتج

عن هذه الأضرار، ما يساهم في الحفاظ على الاستقرار المجتمعي ويحول دون ظهور حلقات جديدة من العنف

التوصيات

1- يوصي الباحث على الحكومات التركيز على تحسين جودة التعليم وتوسيع الوصول إليه، خصوصًا في المناطق المهمشة. لا يجب أن يكون التعليم فقط في مراحله الأساسية، بل يتعين توفير فرص تعليمية متقدمة تضمن تطوير مهارات التفكير النقدي والمواطنة.

2- يدعو الباحث الى توفير فرص عمل لائقة للشباب، خصوصًا في المناطق ذات الدخل المحدود، يتم تقليل معدلات البطالة والفقر، مما يقلل من إغراءات الجماعات المتطرفة التي تقدم حلولًا سريعة للأفراد المحرومين اقتصاديًا.

3- يدعو الباحث الى توزيع عادل للموارد الاقتصادية والاجتماعية، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الأساسية. هذا يضمن حصول كافة الفئات المجتمعية على الفرص المتساوية ويحسن من العدالة الاجتماعية.

4- يوصي باحث بتعزيز القوانين التي تدعم المساواة في الحقوق ومنع كافة أشكال التمييز العنصري والديني والاقتصادي. كذلك تنفيذ برامج توعية تهدف إلى تعليم المواطنين حقوقهم والمساواة بين جميع الأفراد.

5- على حكومات ومنظمات المجتمع المدني السعي لتنفيذ برامج توعية وتثقيف تركيز على القيم الإنسانية المشتركة مثل التسامح، الاحترام المتبادل، والعيش المشترك.

6- أن تعمل الحكومات جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة وتقليص التفاوتات الاقتصادية. التعاون بين هذه

الأطراف يمكن أن يُساهم في تعزيز استقرار المجتمعات ويقلل من العوامل التي تؤدي إلى التطرف.

7 - يوصي الباحث بإنشاء صندوق حكومي منفصل يكون مسؤولاً عن تعويض المتضررين من أعمال التطرف العنيف، ويعمل هذا الصندوق تحت إشراف الحكومة أو جهة حكومية مختصة مثل وزارة العدل أو وزارة حقوق الإنسان. يكون الهدف الرئيس لهذا الصندوق هو توفير تعويضات مالية أو خدمات دعم نفسية وصحية للأشخاص الذين تعرضوا للإصابات أو الأضرار المترتبة على أحداث التطرف العنيف.

المصادر والمراجع

معاجم اللغة العربية

مجمع اللغة العربية المعجم ،٣١، الوجيز القاهرة المطابع الأميرية ٢٠٠١

الكتب

1. ابو بكر علي محمد أمين ، العدالة مفهومها ومنطلقاتها، ط: دار الزمان، دمشق، ٢٠١٠.
2. احمد زكي بدوى ، دراسات تطبيقية في تشريع العمل والتأمينات الاجتماعية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٦٥ .
3. رائد رمثان حسين التميمي، دور المؤسسات التربوية في تنمية الأمن الفكري ضد الأفكار المتطرفة في ضوء تحديات العصر، ٢٠١٧.
4. على كريم ، التقاعد والضمان الاجتماعي في العراق، أكاديميا للنشر، ٢٠١٤.
5. علي ابن فايز الحجني ، دور التربية في وقاية المجتمع من الاحتراف الفكري ، جامعة نايف للعلوم العربية ، الرياض ، 2007 .

6. فاصل الجابري ، العدالة الاجتماعية في الإسلام، ط 1 ، درب المركز العالمي للدراسات الإسلامية ١٤١٨ هـ .

المجلات والدوريات

1. أركان سعيد خطاب ، دور المؤسسات التربوية في تعزيز الأمن الفكري لدى الناشئة ، حوليات آداب عين شمس ،المجلد ٤٨ ، عدد يناير – مارس٢٠٢٠.
2. ديانا عبد الحسن عبد الله، ظاهر محسن هاني، وعمار سليم عبد العدالة الاجتماعية معوقاتها وسيل تحقيقها في المجتمع العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 27 العدد 4، 2019.
3. دينا إبراهيم مقولي، إبراهيم العدالة الاجتماعية والتخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية بالريف المصري، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية مجلد 58 ، عدد 8 لسنة ٢٠١٨.
7. صوينة العيدي ، مسعودة فلوس ،دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الامن الاجتماعي ،مجلة التغير الاجتماعي، مجلد 4 ، العدد 2 ، 2019 .
4. علي كاطع هاشم ، مدى التزام الدولة بتعويض ضحايا الإرهاب وفقًا لقانون رقم 20 لسنة 2009 المعدل ، بحث منشور في جامعة أهل البيت عليهم السلام، العدد 14 ،2013.
8. عمر مكرم على الشبشيري ،الآثار الاجتماعية والتربوية المترتبة على غياب مبدأ العدل في المجتمع، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا ، المجلد 78، العدد 2 ، الجزء 2، 2020.
9. محمود أحمد ابراهيم ، العوامل المؤثرة على التعليم في العراق، مجلة الدراسات الاجتماعية ، المجلد ٢٠ ، العدد ٣، ٢٠١٩.
10. نضال ذاكر عذاب ، فلسفة العدالة في الفكر الرافديني القديم، مجلة آداب المستنصرية، العدد52 بغداد، ٢٠١٠.

5. هدى زوير الدعمي وأحمد باهض تقي البطالة في العراق الواقع والآثار المترتبة عليها"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد4، العدد 14، 2006.
6. وليدة عبد سماوي، العدالة الاجتماعية وظاهرة الفقر الحضري في المناطق العشوائية بحث ميداني في مدينة الديوانية، مجلة العلوم الأساسية، المجلد ،8، العدد 13، 2022.

القوانين العراقية

1. قانون الآثار والتراث رقم (55) لسنة 2002 الناشر: القوانين والتشريعات العراقية
2. قانون العمل والشؤون الاجتماعية رقم (8) لسنة 2006 المعدل الناشر: القوانين والتشريعات العراقية
3. قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ .
4. قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم 20 لسنة 2009 المعدل
5. قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ .
6. قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 .
7. قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (18) لسنة 2023